

طعاسا فانكسر فلا ضمان عليه لانه اخذه لغرض التغيير  
فمما كالتسليم **فروع** اذا جاء العغير بان يثري فيه  
منلعا فاخذ صاحب النواع لم يجز رده علي الصبي  
فان رده عليه ضمن وهذا كما اودع الصبي درهما الي  
صبي في ثمنه فثلف فانه يضمن وسواء علم الولي  
بذلك ام لا لانه ليس للولي دفعه الي الصبي لقوله  
نفاي ولا توتوا السخما اموالكم قال السجوي فعذا اذا  
كان مما لا يقر تحت يد الصبي فان كان مما يقر تحت  
يد الصبي لمصلحة كالتمنع والطاقيّة والدواه والقلبة  
والعلم حاز وجميع ذلك الي الصبي لانه لو رده علي الولي  
لرده الولي علي الصبي ولو وصت هدية لغيره مع صبي  
فاعلم منها الصبي في الطريق شيئا منه ومنه ما ينفه  
كالودعيّة اذا اتلفها الصبي **فروع** قال الرازي في  
باب العاربية استبحار صند وقا فوجد فيه درهم  
ففي امارة في يده وكما لو طير البرج ثوبا الي دار انسان  
**فروع** اشترى ما يعاوجا بطرف نضبه البايح  
فيه فوجدت فارة ميتة فقتل البايح انها كانت في  
ظرفه وقال المشتري بل انبضني وفيه الفارة فالأظهر  
تصدق البايح لانه يدعي صحة البيع ولو زعم المشتري  
انها كانت فيه يوم البيع وانكر البايح فعلي القولين  
قال الرازي في كتاب الأجارنة ولو اشترى سمسا

وقبضه

وقبضه في مسوقه في مضمونة عليه علي الاصح لانه  
قبضها لمنفعة نفسه والضرورة في قبض السمسا  
وقد تقدم ذلك **فروع** قال في التبرّة لو وقف  
علي الاواني والظروف علي ان يثري لمن انكسر  
منه شي مما صح لانه من انواع القرابات **فروع**  
استعمال اواني الذهب والفضة حرام ولا فرق  
بين الصغير والكبير حتي يجرد علي المرارة استعمال  
المائلة وظرف الغالية ولذلك اذا كان في الاناصبة  
كبيرة من فضة او ذهب المزبنة حرام استعماله  
ومن ذلك يجرد اواني النحاس التي فيها كغذ كبيرة  
وكذلك الابريق النحاس ولا يصح بيعها بفضة  
كفنت بفضة ولا ذهب ان كفنت بذهب وبياح  
استعمالها عند الحاجة اليها كما يباح ليس الحرير  
عند الحاجة اليه ويجرد استعمال سمرة الذهب  
والفضة سواء اشترى عليها ام لا لانه وان لم يجرد  
عليها فهو منكر ولا يحمل الجلوس بحضرة المنكر والتجاء  
اواني الذهب والفضة للذخيرة وللزينة حرام  
وان لم يستعمل وبياح استعمال الانا العاج في  
الاشيا اليابسة وكذلك الانا المعوج ببياح استعماله  
في الاشيا اليابسة ولو صب ما نوضافه قال  
فقهاء العرب ان بلغ المائع حله لم يصح في الاصح